الأمم المتحدة

S/PRST/2015/6



Distr.: General
18 February 2015
Arabic
Original: English

بيان من رئيس مجلس الأمن

في جلسة مجلس الأمن ٧٣٨٨، المعقودة في ١٨ شباط/فبراير ٢٠١٥، أدلى رئيس مجلس الأمن باسم المجلس بالبيان التالي فيما يتعلق بنظر المجلس في البند المعنون ”الحالة في بوروندي“:

”وفقا لقرار مجلس الأمن ٢١٣٧ (٢٠١٤)، انتهت ولاية مكتب الأمم المتحدة في بوروندي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤. ويثني مجلس الأمن على المساهمة المتواصلة لمكتب الأمم المتحدة في بوروندي في تحقيق السلام والديمقراطية والاستقرار في بوروندي خلال السنوات الأربع الأخيرة. ويشيد مجلس الأمن بالدور الذي يضطلع به السيد بارفيه أونانغا – أنيانغا، الممثل الخاص للأمين العام في هذا الصدد، لا سيما في تيسير الحوار فيما بين الجهات الفاعلة السياسية في بوروندي. ويرحب مجلس الأمن بالتقرير النهائي للأمين العام عن مكتب الأمم المتحدة في بوروندي (S/2015/36).

”ويرحب مجلس الأمن بالتقدم الكبير الذي أحرزته بوروندي منذ اعتماد اتفاق أروشا في عام ٢٠٠٠، ولا سيما في استعادة الأمن والاستقرار في البلد. ويلاحظ المجلس أن روح اتفاق أروشا ساعدت في الحفاظ على السلام في بوروندي طوال ما يقارب العقد من الزمن. ويرحب مجلس الأمن بمساهمة بوروندي ومشاركتها الفعالة في عمليات حفظ السلام التي تضطلع بها الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، وخاصة في الصومال وجمهورية أفريقيا الوسطى.

”ويلاحظ مجلس الأمن أنه لا تزال هناك تحديات يتعين التغلب عليها من أجل كفالة ألا ينعكس مسار التقدم الكبير الذي تحقق، وخاصة في سياق انتخابات عام ٢٠١٥. ويؤكد مجلس الأمن، في هذا الصدد، الحاجة الماسة إلى أن تتسم العملية




190215 190215 15-02282 (A)


الانتخابية في عام ٢٠١٥ بالحرية والشفافية والمصداقية والشمول والسلمية وأن يولى اهتمام مستمر لهذه العملية. ويرحب المجلس باستمرار مشاركة الشركاء الدوليين والإقليميين، بمن فيهم الاتحاد الأفريقي، دعما لبرنامج الإصلاح والعملية الانتخابية في بوروندي.

”ويعرب مجلس الأمن عن قلقه إزاء الأحداث التي وقعت مؤخرا في مقاطعة سيبيتوكي، ويدين بشدة هذه المحاولات التي تتوسل العنف بدلا من اتباع الوسائل السياسية، ويشدد على أهمية ضمان إجراء عملية انتخابية سلمية. ويعرب مجلس الأمن عن قلقه البالغ إزاء ارتفاع عدد الضحايا الذين أفادت التقارير بوقوعهم جراء هذا الحادث ويتطلع إلى النتائج التي سيتمخض عنها تحقيق حيادي تجرية حكومة بوروندي، ويؤكد ضرورة اتسامه بالاستقلالية والحياد، وأن تضطلع به المؤسسات الوطنية المختصة.

”ويرحب مجلس الأمن باعتماد قانون الانتخابات في عام ٢٠١٤ بالإجماع، وكذلك خريطة الطريق المتعلقة بالانتخابات وبتوقيع مدونة قواعد السلوك للأحزاب السياسية والجهات الفاعلة السياسية، التي يسّر وضعها مكتب الأمم المتحدة في بوروندي.

”ويحيط مجلس الأمن علما بالتزام حكومة بوروندي بتنفيذ مدونة قواعد السلوك للأحزاب السياسية والجهات الفاعلة السياسية وكذلك خريطة الطريق صوب إجراء الانتخابات. ويعرب مجلس الأمن عن القلق إزاء التقارير عن ممارسة التخويف، والمضايقة، والعنف السياسي، والاعتقال والاحتجاز التعسفيين وغير ذلك من أشكال الانتقاص من التمتع بالحق في حرية التجمع السلمي والحق في حرية التعبير. ويشجع مجلس الأمن حكومة بوروندي على بذل مزيد من الجهود لكفالة إفساح المجال أمام جميع الأحزاب السياسية، بما فيها أحزاب المعارضة غير الممثلة في البرلمان، وتحسين الحوار فيما بين جميع الجهات الفاعلة السياسية، بغية كفالة توافر مناخ مؤات يتسم بالحرية والانفتاح في الفترة المفضية إلى انتخابات عام ٢٠١٥، ويهيب كذلك بحكومة بوروندي أن تكفل مشاركة المرأة بصورة كاملة وفعالة في جميع مراحل العملية الانتخابية.

”ويرحب مجلس الأمن بالجهود التي تبذلها اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة، ويؤكد أهمية ضمان استقلال وحيادية هذه اللجنة، وكذلك أجهزتها في المقاطعات والمجتمعات المحلية، وتحاور هذه الأجهزة مع جميع الشركاء بما يكفل

المشاركة الشاملة لجميع المواطنين والمرشحين في العملية الانتخابية في جميع أنحاء البلد.

''ويرحب مجلس الأمن بالخطوات التي اتخذتها اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة في الآونة الأخيرة للتواصل مع الأطراف صاحبة المصلحة في الانتخابات ومعالجة بعض شواغلها، ويؤكد أن من الأهمية بمكان أن تواصل اللجنة الانتخابية اتخاذ تدابير فعالة لتعزيز ثقة الجمهور في العملية الانتخابية. ويشجع مجلس الأمن أيضا المعارضة على القيام بدورها ومواصلة المشاركة في جميع مراحل العملية الانتخابية واستخدام الوسائل السلمية والديمقراطية لمعالجة أي منازعات انتخابية.

''ويحيط مجلس الأمن علما بحلقة العمل المتعلقة بالانتخابات التي عقدتها اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة في ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، وشاركت فيها الحكومة والأحزاب السياسية والمجتمع المدني والكيانات الدينية، علاوة على الشركاء الدوليين التقنيين والماليين، بغرض تدارس تقارير تفيد بوقوع مخالفات كبيرة أثناء عملية تسجيل الناخبين التي أجريت في الفترة من ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤. ويشجع المجلس حكومة بوروندي واللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة على مواصلة جهودهما للعمل مع الأطراف المعنية لكفالة مصداقية الانتخابات المقبلة وشموليتها.

''ويرحب مجلس الأمن بنشر بعثة الأمم المتحدة للمراقبة الانتخابية في بوروندي بقيادة السيد قسام أوتيم، المبعوث الخاص للأمين العام ورئيس البعثة، في ١ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٥، فور انتهاء ولاية مكتب الأمم المتحدة في بوروندي. ويشير مجلس الأمن، وفقا لقراره ٢١٣٧ (٢٠١٤)، إلى أن هذه البعثة مكلفة بمتابعة العملية الانتخابية في بوروندي وإعداد تقارير عنها قبل الانتخابات وأثناءها وبعدها، ويدعو حكومة بوروندي واللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة وجميع الأطراف المعنية صاحبة المصلحة في الانتخابات إلى كفالة التعاون الوثيق مع البعثة في هذا الصدد.

''ويلاحظ مجلس الأمن الجهود التي تبذلها حكومة بوروندي لتحسين حالة حقوق الإنسان في بوروندي ويحيط علما بالتقارير عن حدوث انخفاض في حالات القتل خارج نطاق القضاء، وحالات التعذيب وسوء المعاملة، وكذلك أعمال العنف ذات الدوافع السياسية التي تقوم بها أجنحة الشباب المنتسبة إلى الأحزاب السياسية، ويعرب في الوقت نفسه عن القلق إزاء بعض التطورات التي حدثت مؤخرا ويحث حكومة بوروندي على استعادة الاتجاه السابق.

"ويعرب مجلس الأمن عن القلق إزاء القيود المفروضة على حرية التعبير والرأي، وحرية التجمع السلمي وتكوين الجمعيات، وكذلك التهديدات المستمرة ضد الصحفيين وممثلي المجتمع المدني، بمن فيهم العاملون في مجال حقوق الإنسان. ويدعو المجلس حكومة بوروندي إلى اتخاذ جميع التدابير المناسبة لكفالة ممارسة هذه الحقوق الأساسية، وضمان الحماية للمجتمع المدني، بمن في ذلك العاملون في مجال حقوق الإنسان، على نحو يكفل شمولية العملية الانتخابية ومصداقيتها. ويعرب مجلس الأمن كذلك عن قلقه إزاء عدم كفاية التقدم المحرز في مكافحة الإفلات من العقاب، ويدعو حكومة بوروندي إلى بذل المزيد من الجهود لكفالة إجراء تحقيق جدي في جميع انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان ومحاسبة الجناة.

"ويثني مجلس الأمن على الدور المتنامي الذي تضطلع به اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في قيادة الجهود المبذولة على الصعيد الوطني لحماية حقوق الإنسان ويدعو السلطات البوروندية إلى ضمان استقلال اللجنة.

"ويرحب مجلس الأمن بافتتاح مكتب مستقل لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في بوروندي يضطلع بولاية شاملة تتمثل في رصد انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان والإبلاغ عنها وتقديم الدعم إلى حكومة بوروندي للوفاء بما يترتب عليها من التزامات بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان. ويشجع مجلس الأمن المجتمع الدولي على دعم هذا المكتب بوسائل شتى، من بينها توفير الموارد الكافية.

"ويلاحظ مجلس الأمن أن بوروندي لا تزال أحد أفقر البلدان في العالم ويشدد على الأهمية القصوى لمكافحة الفقر. وفي هذا الصدد، يحث المجلس بوروندي على المضي قدما نحو تحقيق التنمية والمضي قدما في الإصلاحات الاقتصادية الجارية من أجل تعزيز استقرار الاقتصاد الكلي، بما في ذلك سياسة عدم التسامح مطلقا مع الفساد، ويدعو إلى أن تشمل هذه الجهود محاسبة الأفراد الذين ينتهكون هذه السياسة.

"ويشدد مجلس الأمن على ضرورة أن تواصل منظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي، بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية وشركاء بوروندي في التنمية، دعمهما لعملية ترسيخ دعائم السلام والتنمية الطويلة الأجل في بوروندي. وفي هذا الصدد، يرحب مجلس الأمن باجتماع المائدة المستديرة الذي عقد في بوجمبورا في ١١ و ١٢ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٤، ويدعو حكومة بوروندي والشركاء

الدوليين والإقليميين إلى التنفيذ الكامل للالتزامات المتبادلة الواردة في البيان المشترك الصادر عن الاجتماع.

”ويرحب مجلس الأمن بالعمل المتواصل لتشكيلة بوروندي التابعة للجنة بناء السلام، ويشجع على مواصلة التعاون البنّاء بين حكومة بوروندي ولجنة بناء السلام، وينوه بمساهمة صندوق بناء السلام في الجهود المبذولة لبناء السلام في بوروندي.

”ويكرر مجلس الأمن دعوته فريق الأمم المتحدة القطري ووكالات الأمم المتحدة المشكلة له إلى تكثيف الأنشطة التي تضطلع بها وأخذها بعين الاعتبار في إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، ويحث الأمين العام على العمل من أجل تحقيق انتقال سلس إلى نموذج الإدارة الذي يضم المنسق المقيم وفريق الأمم المتحدة القطري.

”ويشدد مجلس الأمن على ضرورة التصدي للآثار المترتبة على مغادرة مكتب الأمم المتحدة في بوروندي على النحو المحدد في الخطة الانتقالية المشتركة التي اعتمدها الفريق التوجيهي للمرحلة الانتقالية، لا سيما في مجالات الحوار السياسي والتيسير الرفيع المستوى والدعوة، بالإضافة إلى حقوق الإنسان. ويكرر مجلس الأمن، وفقا لقراره ٢١٣٧ (٢٠١٤)، طلبه إلى بعثة الأمم المتحدة للمراقبة الانتخابية في بوروندي أن تقدم تقارير إلى الأمين العام، وإلى الأمين العام أن يقدم تقارير إلى مجلس الأمن قبل إجراء الانتخابات وأثناءها وبعدها، وفقا لما تقتضيه الضرورة، ويكرر كذلك طلبه إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا إلى مجلس الأمن كل ستة أشهر حتى ما بعد انتخابات عام ٢٠١٥.“
